



القانون فور إقراره كي يحال إلى مجلس النواب. ولفتت مصادر عين التينة إلى أن «جلسة مجلس النواب يُمكن أن تعقد منتصف يوم الجمعة المقبل». أما في حال تأخر إرسال المشروع بسبب طبعه وتوزيعه على النواب، مع الأخذ في الاعتبار مهلة 48 ساعة لإدراجه على جدول الأعمال، «فالجلسة ستعقد يوم السبت». رئيس مجلس النواب «لا يزال يميل إلى إقرار المشروع بمادة وحيدة حتى لا تتحول الجلسة إلى بازار سياسي، خصوصاً أن اللجان المشتركة كانت قد أقرت في وقت سابق 60 مادة من مواد المشروع الحالي». وبحسب بزي، فإن «المادتين الأكثر جذباً للنقاش هما الأولى والثانية، مع ذلك لا يريد أن يحرم النواب من مناقشة المادة الثانية التي تتعلق بتقسيم الدوائر». مؤكداً تفضيله «التمديد ثلاثة أشهر كي تجري الانتخابات في تشرين الأول، لكن بعد اقتراح وضع بطاقة مغنطة، تبين أنها تحتاج إلى سبعة أشهر، وبالتالي هو شجع على هذا الأمر، خصوصاً أن للبطاقة فائدة أساسية تتيح للمقترعين أن يصوتوا في أماكن سكنهم. لذلك، فإن من المرجح إجراء الانتخابات في الربيع المقبل».

(الأخبار)

السماح بترشح لوائح غير مكتملة، بشرط أن تحتوي مقعداً واحداً عن كل قضاء على الأقل، على أن لا يقل عددها عن 40% من مقاعد الدائرة - يُعتمد الكسر الأكبر في طريقة الإحتساب - تدمج اللوائح في الفرز ويتم ترتيب المرشحين في اللائحة على أساس نسبة الصوت التفضيلي في القضاء - زيادة 6 مقاعد للأغتراب في الانتخابات المقبلة، على أن تشكل هذه المقاعد دائرة انتخابية واحدة. وفي الانتخابات التي تليها، أي بعد 8 سنوات، يُنقص 6 مقاعد من 128 لتُخصّص للمغتربين.

موعد الانتخابات والتمديد التقني يُنقّق عليه بين عون والحريري في الإصلاحات، يجب إنجاز البطاقة المغنطة والورقة المطبوعة سلفاً - لم يتم الاتفاق على تخبيل العسكريين، وإقرار الكوتا المخصصة للمرأة، ولا تخفيض سن الاقتراع

**بري: مع البطاقة المغنطة**

من جهته، قال رئيس المجلس النيابي نبيه بزي أمس إن «الاجتماعات ستظل مستمرة، لأن هناك بعض التفاصيل لا تزال تحتاج إلى تذليل وحل». موعراً إلى وزراءه بالطلب في جلسة مجلس الوزراء اليوم استعجال طبع مشروع

## قدّم حزب الله وأمل تنازلات، لكنهما فازا بالنسبية التي طالما طالبا بها

### رغم كونه خاسراً رئيسياً من النسبية، فإن الحريري ساعد على تحقيق التسوية

اجتماع مساءً للجنة الوزارية المكلفة بدراسة مشروع القانون. وقد اتفق على: الصوت التفضيلي في القضاء - نقل مقعد الأقليات من بيروت الثانية إلى بيروت الأولى - عتبة نجاح اللائحة هي الحاصل الانتخابي (قسمة عدد الناخبين على عدد المقاعد)

بعض القوى مقاعدها، ثبتت لها النسبية جزءاً من «حقها»، وعلى رأس تلك القوى حزب الكتائب. ورغم ذلك، يعقد النائب سامي الجميل مؤتمراً صحافياً الخميس، «ومن المرجح أن يُعلن عدم موافقة الكتائب على المشروع، لا سيما إذا لم يحصل نقاش في مجلس النواب». وتعتبر مصادر الكتائب المشروع الحالي اتفاقاً بين قوى السلطة «المعودة إلى مفاعيل الستين بتسميات هدفها التموهيه وخداع الرأي العام».

وهناك كتلة ثالثة بإمكانها شحذ الهمم للتمثل، هي الأحزاب والشخصيات الوطنية، والقوى «الجديدة» التي برزت بعد الانتخابات البلدية العام الماضي.

خرج الدخان الأبيض أمس بعد اجتماعين في السراي، ضمّ الأول الحريري والوزير جبران باسيل وعلي حسن خليل، والمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله، حسين الخليل، والنائبين وائل أبو فاعور وجورج عدوان، أما الاجتماع الثاني فضمّ النائبين الإن عون وأحمد فتفت والوزير سليم جريصاتي، ومدير مكتب رئيس الحكومة، نادر الحريري، وقانونيين. وانضم إليهم لاحقاً الوزراء حسين الحاج حسن وغازي زعيتر وغطاس خوري. وعُقد

تنظيمين سياسيين في البلد: حزب الله والمستقبل. رغم ذلك، أضع فرصة أن يكون «عزّاب» الإنجاز الوطني بالذهاب إلى النسبية الشاملة، يوم لم يلتقط الدفة بعد أن أبلغ الحريري فريق 8 آذار أنه مُستعد للسير بالنسبية أياً كان تقسيم الدوائر. وعضو أن يقود باسيل قاطرة الإصلاحات الانتخابية، رفع سقف مطالبه إلى حدود غير مسبوقه، رغم أنه كان واضحاً لأي متابع للشؤون السياسية أن هذه المطالب غير قابلة للتحقق. باسيل أهدر الفرصة بشعارات شعبية، مزائداً بعنوان «تحصيل حقوق المسيحيين»، فأساء إلى صورة التيار الوطني الحر كتيار إصلاحية.

في مقابل الخاسرين، قدّم حزب الله وحركة أمل تنازلاتين يتعلقان برفع عدد الدوائر إلى 15، وحصص الصوت التفضيلي في القضاء. لكن النسبية كانت مطلبهما منذ زمن بعيد. وقد أُنشأ، بالنسبية، الفرصة لحلقاتهما «المغلوبيين» بالنظام الأكثر، لكي ينافسوا في عدد من الدوائر التي كانوا فيها يائسين. وعلى ضفة 14 آذار، باتت الفرصة متاحة أيضاً لشخصيات غير حزبية للتمثل في النسبية. وفي وقت كان التحالف فيه بين التيار العوني والقوات، في قانون أكثر، سيؤدي إلى إفتقاد